

تونس ليست بلد منشأ ولا ملاذاً آمناً لمن يتم إنقاذهم في البحر



قوارب خشبية من ليبيا وقوارب حديدية من تونس اعترضها الحرس البحري التونسي في ميناء اللوزة، 40 كيلومترا شرق صفاقس.

تصوير: نسيم جاستيلي

بيان جماعي للمنظمات المدنية للبحث والإنقاذ والداعمين لها

بالنظر إلى المنحى الاستبدادي الذي تشهده حاليا الدولة التونسية، والعنف الشديد والاضطهاد الذي يتعرض له مواطنو البلاد السود والأشخاص في حالة تنقل والمعارضون السياسيين ونشطاء المجتمع المدني؛ فإننا، المنظمات الموقعة أدناه، نصدر هذا البيان للتذكير بأن تونس ليست موطننا أصليا ولا بلداً ثالثاً آمناً، فلا يمكن، بالتالي، اعتبارها ملاذاً لمن يتم إنقاذهم في البحر. إننا نطالب سلطات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالسحب الفوري لاتفاقيات مراقبة المهاجرين الموقعة مع السلطات التونسية كما نعبر عن تضامننا مع المتضررين.

¹ يخفي الدستور المعتمد حديثاً مشروعاً سلطوياً للغاية، إذ يمحو الآليات الضعيفة بطبيعتها التي كانت تضمن المسؤولية السياسية والجناحية للرئيس، كما أنه يتضمن احتمال إلغاء الفصل بين السلط.

اعتداءات عنصرية ضد السود وقمع للمجتمع المدني التونسي

اشتد القمع ضد المعارضين السياسيين والمجتمع المدني والأقليات في تونس خلال الأشهر الأخيرة². وقد أعربت عدة منظمات حقوقية تونسية ودولية عن مخاوفها بشأن "التعدي على استقلال القضاء واعتقال المعارضين السياسيين وكل من ينتقد السلطة الحالية، والمحاكمات العسكرية للمدنيين والقمع المستمر لحرية التعبير والتهديدات التي تطال المجتمع المدني"³.

بالتوازي مع ذلك، وبتحفيز من الخطاب العنصري والتمييزي ضد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذي ألقاه الرئيس التونسي قيس سعيد في 21 فيفري، اشتدت العنصرية القائمة بالفعل ضد السود في تونس، مما أدى إلى تفاقم الوضع. بالخصوص للأشخاص أصليي دول وسط وغرب إفريقيا⁴. تعرض عدد كبير من المغتربين من جنوب الصحراء في صفاقس وسوسة وتونس العاصمة لأعمال عنف ووجدوا أنفسهم بلا مأوى ودون طعام، كما حُرِّموا من حقوقهم في الصحة والتنقل⁵. إن المهاجرين السود ليسوا ضحايا الهجمات التي ارتكبتها جماعات مسلحة فقط، ولكنهم أيضاً ضحايا العنف المؤسسي⁶. على امتداد ما يقارب الشهر، اعتصم حوالي المائتين وخمسين شخصاً ممن وجدوا أنفسهم بلا مأوى (منهم أطفال) أمام المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مطالبين بإجلائهم الفوري لأن حياتهم في خطر⁷. تمت مهاجمة الاعتصام بتاريخ 11 أفريل الماضي من قبل قوات الأمن التي استخدمت القوة المفرطة والغاز المسيل للدموع لتفريق المظاهرة مما تسبب في جروح خطيرة لعدد من المعتصمين. كما تم إيقاف حوالي 80 شخصاً فيما أشارت تقارير إلى حالات من التعذيب وسوء المعاملة⁸.

تأتي هذه التطورات في وقت يستمر فيه تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس: 15٪ نسبة البطالة و10٪ نسبة التضخم. كما أن البلاد تنفقر إلى السلع الأساسية في حين تم تقييد استخدام المياه بسبب الجفاف الذي تعرفه البلاد.

تونس ليست بلداً آمناً!

كانت العديد من العناصر واضحة بالفعل لدحض فكرة أن القادمين التونسيين كانوا آمنين في بلادهم، كما أنها تؤكد أن تونس ليست دولة منشأ أمنة⁹. بالإضافة إلى ذلك، فإننا ننبه إلى ارتفاع عدد حالات طرد المواطنين التونسيين من إيطاليا والذين لا يتمتعون بأي حماية دولية¹⁰.

² انظر المرسوم رقم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال الذي يستخدمه نظام قيس سعيد لمقاضاة الصحفيين وكل من ينتقد النظام.

³ رسالة من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والأورو-متوسطية للحقوق واللجنة الدولية للحقوقيين، https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2023/03/gl.2023.03.17.Joint%20CSO%20letter%20HR%20in%20Tunisia.pdf

⁴ على تونس أن توقف فوراً خطاب الكراهية والعنف ضد المهاجرين من جنوب الصحراء، لجنة الأمم المتحدة تصدر إنذاراً مبكراً | المفوضية السامية لحقوق الإنسان

⁵ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2023): تقرير فيفري 2023، <https://ftdes.net/rapports/ar.fevrier2023.pdf> ص 12

⁶ انظر القوانين التمييزية ضد المهاجرين في تونس (قانون 07/1968، قانون 06/2004...).

⁷ <https://twitter.com/RefugeesTunisia>

⁸ <https://www.middleeasteye.net/news/tunisia-black-refugees-reeling-violent-police-crackdown>

⁹ و <https://www.dirittoimmigrazionecittadinanza.it/allegati/fascicolo-n-3-2021/810-templatetunisia/file>

https://brill.com/view/journals/emil/24/4/article-p570_5.xml#d2985591e342

¹⁰ <https://altreconomia.it/i-rimpatri-record-verso-la-tunisia-paese-sicuro-solo-per-il-governo-italiano/>;

<https://www.lasciatecentrare.it/navi-e-manette>

إثر التطورات الأخيرة، يبدو أن التأكيد على أن الوضع خطير للغاية ويدعو للقلق بالنسبة للسود وغيرهم من الأجانب أصبح أكثر إلحاحًا. وبالتالي فإن وضعية تونس كدولة ثالثة آمنة تبدو كذلك مهددة.

كل هذا يجعل المهاجرين السود والأصوات المنتقدة عرضة للخطر. هم ليسوا بأمان في تونس، مما يدفعهم لمحاولة الخروج من بلد تزداد فيه الخطورة عليهم. نتيجة لذلك، من المستحيل إنزال الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر في تونس، في حين يحاولون هم الفرار من البلاد.

وفقًا للاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ (SAR)، يُعرّف الإنقاذ على أنه "عملية تهدف إلى استعادة الأشخاص المنكوبين وتلبية احتياجاتهم الطبية الأولى أو غيرها من الاحتياجات وإيصالهم إلى مكان آمن"¹¹. في اتفاقية المنظمة البحرية الدولية (78) MSC 167، يُعرّف مكان الأمان بأنه "مكان لم تعد فيه سلامة حياة الناجين مهددة وحيث يمكن أن تكون احتياجاتهم الإنسانية الأساسية (كالغذاء والسكن والاحتياجات الطبية). مستوفاة"¹².

بما أن تونس ليس لديها إطار وطني للجوء، فإن الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر، سواء كانوا تونسيين أم لا، معرضون بشكل كبير لانتهاكات حقوق الإنسان، والاحتجاز¹³ والترحيل القسري¹⁴.

يشكل إنزال الغرقى والمُنقذين في البحر في تونس انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون البحري الدولي.

أوقفوا التواطؤ الأوروبي في حالات الوفاة على الحدود

منذ أكثر من عقد من الزمان، قام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتقديم الدعم السياسي وتمويل وتجهيز الدولة التونسية للسيطرة على حدودها واحتواء الهجرة إلى أوروبا¹⁵. الهدف واضح: لا ينبغي لأحد عبور البحر الأبيض المتوسط مهما كان ثمن.

إنهم يقومون بذلك من خلال عدة اتفاقيات من أجل "الإدارة المشتركة للهجرة" ومراقبة الحدود وإعادة المواطنين إلى بلدانهم. بين عامي 2016 و 2020، تم منح تونس أكثر من 37 مليوناً من الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا بهدف "إدارة تدفقات الهجرة والحدود"¹⁶. وملايين أخرى ستصرف. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم فيما يخص "تدريب الشرطة وتوفير المعدات لجمع والتصريف في البيانات والدعم التقني، وتجهيز وصيانة سفن الدوريات البحرية بالإضافة إلى أدوات أخرى لتتبع ومراقبة الحركة"¹⁷. ولا يبدو أن هناك أي تغيير قادم في السياسات الأوروبية. في نوفمبر 2022، أشارت المفوضية الأوروبية في خطة عملها الأخيرة لمنطقة وسط البحر الأبيض المتوسط إلى هدفها في "تعزيز قدرات تونس [...] لمنع المغادرة غير النظامية [و] دعم إدارة أكثر فعالية للحدود والهجرات"¹⁸.

¹¹ اتفاقية SAR، النقطة 1.3.2، الملحق.

¹² [https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/OurWork/Facilitation/Documents/MS_C.167%20\(78\).pdf](https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/OurWork/Facilitation/Documents/MS_C.167%20(78).pdf)

¹³ خلال الربع الأول من عام 2023، تم احتجاز 3200 مهاجر في السجن بتهمة "الإقامة غير القانونية" في تونس.

¹⁴ (<https://ftdes.net/statistics-migration-2023>)

¹⁵ <https://alarmphone.org/en/2021/10/03/chain-of-push-backs-from-tunisian-ports-to-the-libyan-desert>

¹⁶ <https://migration-control.info/en/wiki/tunisia>

¹⁷ <https://alarmphone.org/en/2021/10/03/chain-of-push-backs-from-tunisian-ports-to-the-libyan-desert>

¹⁸ CMRCC (2023): معاناة على طول الطريق في تونس، أصداء، العدد 4، جانفي 2023، ص. 13.

¹⁹ المصدر السابق

²⁰

إن الاتحاد الأوروبي، بهذه الطريقة، يدعم طرفاً تونسياً تم التوثيق المؤكد لانتهاكاته لحقوق الإنسان ضد الأشخاص في وضعية تنقل: الحرس البحري التونسي. ازداد عدد عمليات الاعتراض والصد من قبل الحرس البحري التونسي إلى تونس بشكل كبير في السنوات الأخيرة. في الربع الأول من عام 2023 فقط، مُنع 14963 شخصاً من مغادرة تونس عن طريق البحر وتم جرهم بالعنف ضد إرادتهم لصالح الاتحاد الأوروبي¹⁹. منذ ديسمبر 2022، كانت أكثر من خمسين جمعية قد استنكرت العنف الممارس من طرف الحرس البحري التونسي: "ضرب بالهراوات، طلقات نارية في الهواء أو باتجاه المحرك، هجمات بالسكاكين، مناورات خطيرة لمحاولة إغراق القوارب وطلب المال مقابل الإنقاذ..."²⁰. هذه الهجمات قد تسارعت في الأشهر الأخيرة، واستهدفت المهاجرين التونسيين وغير التونسيين²¹. بالإضافة إلى ذلك، أثبت مؤخرًا أن الحرس البحري التونسي يقوم بسرقة محركات القوارب التي تحاول مغادرة البلاد، تاركاً من هم على متنها غير قادرين على التحرك، مما تسبب في حالات وفاة²².

تذكر المنظمات الموقعة أدناه أنه لا يمكن اعتبار تونس بلد منشأً آمناً للمواطنين التونسيين. زيادة على ذلك، فهي ليست مكاناً آمناً للقادمين من إفريقيا جنوب الصحراء والتونسيين وغيرهم من الأجانب الهاربين من البلاد. إننا ندعو سلطات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى وقف تعاونها ودعمها المالي والتقني للحرس البحري التونسي ومراقبتها للهجرة في تونس وضمان العبور الآمن للجميع.

الموقعون:

Abolish Frontex
Afrique-Europe-Interact
Alarmphone Sahara
All Included Amsterdam
Arci
Association for Justice, Equality, and Peace (AJEP)
Association Intersection pour les Droits et les Libertés Tunisie
Association pour la promotion du droit à la différence Tunisie
Association Sentiers Tunisie
Association Tunisienne pour les Droits et les Libertés
Association Tunisienne de défense des libertés individuelles
Association Tunisienne de l'Action Culturelle (ATAC)
Avocats sans frontières (ASF)
Association Tunisienne des femmes démocrates (ATFD)
Association for Juridical Studies on Immigration (ASGI)
Associazione Radicali Certi Diritti
Baobab Experience
borderline-europe Human Rights without Borders e.V
Border Violence Monitoring Network

¹⁹ <https://ftdes.net/statistiques-migration-2023>

²⁰ FTDES (2022): سياسات قاتلة في البحر الأبيض المتوسط: من أجل وضع حد لحالات الغرق المريبة على السواحل التونسية.

<https://ftdes.net/ar/politiques-meurtrieres-en-mediterranee-pour-que-cessent-ces-naufrages-consciemment-provoques-au-large-de-la-tunisie>

²¹ (CMRCC) (2023) معاناة على طول الطريق في تونس، أصداء، العدد 4، يناير 2023،

²² <https://civilmrcc.eu/echoes-from-the-central-mediterranean/echoes4-jan2023>، ص. 12.

²² (هاتف إنذار المتوسط، 09.03.2023، https://twitter.com/alarm_phone/status/1633733346164371456،

<https://www.theguardian.com/world/2023/mar/30/migration-capital-of-the-med-hope-and-fear-on-unwelcoming-streets-of-tunisia>

Boza Fii
Campagna LasciateCIEntrare
Carovane Migranti (Italia-Tunisia-Centroamerica)
Comité pour le respect des libertés et des droits de l'Homme en Tunisie (CRLDHT)
Comitee 21 March (Netherlands)
CompassCollective
Dance Beyond Borders
EMERGENCY
EuroMed Rights
Fédération des Associations de Solidarité avec Tou-te-s les Immigré-e-s (Fasti)
Fédération des Tunisiens pour une citoyenneté des deux rives (FTCR)
Flüchtlingsrat Niedersachsen e.V.
Forum Tunisien pour les Droits Économiques et Sociaux (FTDES)
International Justice and Human Rights Centre
iuventa-crew
kritnet - Netzwerk Kritische Migrations- und Grenzregimeforschung
Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme
Louise Michel
Maldusa
Mare*Go Zusammenland e.V
Mare Liberum
Mediterranea Saving Humans
Melting Pot Europe Project
Mem.Med - Memoria Mediterranea
Migrant Solidarity Network
migration-control.info project
Migreurop
Mission Lifeline
Moviment Graffiti
Open Arms
Psychologues Du Monde Tunisie (PDMT)
Reclaim The Sea
Refugees in Libya
Refugees Platform in Egypt
Refugees' Solidarity Movement
RESQSHIP
R42-sailandrescue
Salvamento Marítimo Humanitario (SMH)
SARAH (Search And Rescue for All Humans)
Sea-Eye
Sea Punks
Sea-Watch
Seebrücke
Solidary Wheels No Borders For Human Rights
SOS Humanity
Statewatch
United4Rescue
Unitat Contra el Feixisme i el Racisme (Catalonia)

Watch the Med Alarmphone
w2eu - Welcome to europe